NPT/CONF.2020/PC.III/SR.19

Distr.: General
31 May 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل – ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

محضر موجز (جزئي)* للجلسة التاسعة عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سيد حسين . . . . . (ماليزيا)

المحتويات

اعتماد التقرير الختامي للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة وتوصياتها *(تابع)*

أي مسائل أخرى

اختتام الدورة

* لم يُعدّ أي محضر موجز لبقية الجلسة.

** لم يصدر محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة اختتام الدورة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٠.

بدأت المناقشة التي يغطيها هذا المحضر الموجز الساعة ١١:٢٠.

اعتماد التقرير الختامي للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة وتوصياتها *(تابع)*

١ - **الرئيس:** قال إنه عقب اعتماد التقرير الختامي للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، أبلغ وفدٌ إضافي الأمانة بمشاركته في اللجنة. وأعلن أنه سيضيف هذا الوفد، نظرا لعدم وجود أي اعتراضات، إلى قائمة المشاركين وسيعدل الفقرة ٩ من التقرير الختامي وفقا لذلك.

٢ - *تقرر ذلك.*

٣ - **الرئيس:** قال إن الصيغة المنقحة لمشروع التوصيات الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2020/PC.III/CRP.4/Rev.1 لا تحظى، حسب فهمه، بتوافق الآراء. ولذلك قرّر إصدار الوثيقة كورقة عمل مقدمة من الرئيس، بعنوان ”توصيات مقدمة من الرئيس إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠“ (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.49)، تحت مسؤوليته الخاصة ودون المساس بموقف أي وفد أو بالنتيجة النهائية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

٤ - وأضاف قائلا إنه أعد أيضا وثيقة بعنوان ”تأملات رئيس دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٩“ (NPT/CONF.2020/PC.III/14)، ستصدر تحت مسؤوليته الحصرية. وأشار إلى أن الوثيقة تستند إلى ممارسة بدأها رئيسا الدورتين الأوليين للجنة التحضيرية وتتضمن آراءه الشخصية بشأن الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما في سياق ولاية الدورة الثالثة للجنة. واختتم كلامه بالقول إنه يأمل في أن تساعد هذه الوثيقة اللجنة في المستقبل.

أي مسائل أخرى

٥ - **السيد هوانغ** (فرنسا): تكلم أيضا باسم ٨٩ بلداً آخر، فقال إن البيان الذي يلقيه يتعلق بالتحدي النووي الذي تشكله كوريا الشمالية وإن باب تأييده مفتوح لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وطلب إرفاقه بالوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة.

٦ - وأضاف قائلا إن البلدان التي أيدته تأسف للتهديد الخطير والثابت الذي يحدق بالسلم والأمن الإقليميين والدوليين من جراء برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية الجارية التي وضعتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتواصل وضعها، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهي ترحب باجتماعَي القمة المعقودين بين الولايات المتحدة وهذا البلد، وكذلك باجتماعات القمة الثلاثة المعقودة بين الكوريتين في عام ٢٠١٨، التي أسهمت في تخفيف حدة التوتر واستئناف الحوار. وترحب أيضا بإعادة تأكيد التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالنزع الكامل للسلاح النووي، في حين تلاحظ أن الخطوات التي اتخذتها قاصرة عن تحقيق النية التي أعربت عنها. وهي تشجعها على تفادي أي استفزاز، وتدعوها إلى مواصلة المناقشات بشأن نزع السلاح النووي مع الولايات المتحدة.

٧ - وتابع قائلا إن هذه البلدان تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات عملية من أجل التخلي عن جميع أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية وبرامجها ذات الصلة على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، ومن أجل الوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واعتبر أن هذه البلدان لا يمكن أن تكفل صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين وأن تحافظ أيضا على النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، الذي لا تزال معاهدة انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية فيه، إلا باتخاذ هذه الخطوات الملموسة. وأشار إلى أن هذه البلدان لا تزال عازمة على تعزيز نظام عدم الانتشار والمعاهدة.

٨ - ومضى يقول إن هذه البلدان تؤكد من جديد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن يكون لها ولن يكون لها أبدا مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية بموجب هذه المعاهدة. وتواصل هذه البلدان حثّها على الامتثال الكامل لجميع التزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى العودة في موعد مبكر إلى المعاهدة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واختتم كلامه بالقول إن هذه البلدان تجدد التأكيد على أنها ستنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بإخلاص وبدقة، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل للجزاءات التي فرضها المجلس. وتحقيقا لهذه الغاية، تلتزم هذه البلدان بمواصلة تعزيز التعاون الدولي.

٩ - **السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية): ألقى باسم بلده وباسم ٥١ بلدا آخر بيانا ورد في الوثيقة

NPT/CONF.2020/PC.III/12، فقال إن هذه البلدان، بوصفها دولا أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعرب عن عميق القلق إزاء استمرار عدم امتثال الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات الذي وقعته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب المعاهدة فيما يتعلق بتشييد مفاعل نووي غير معلن عنه في دير الزور. وتلاحظ أن قرابة ثماني سنوات قد انقضت منذ أن قضى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن عدم إعلان سورية عن هذا المفاعل يشكل عدم امتثال لالتزاماتها. ومما يثير القلق المستمر أيضا هو أن المدير العام للوكالة توصّل إلى استنتاج بأن مفاعل دير الزور يتسم بسمات مماثلة للمفاعل المهدّأ بالغرافيت والمبرّد بالغاز الموجود في يونغبيون في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٠ - وأضاف قائلا إن هذه البلدان تأسف لأن سورية لم تستجب لدعوات المدير العام للوكالة إلى أن تتعاون مع الوكالة فيما يتصل بالمسائل المعلقة الناشئة من عدم امتثالها. وتلاحظ مع القلق تأكيد المدير العام للوكالة بأن سورية لا تتعاون تعاونا جوهريا مع الوكالة فيما يتعلق بطبيعة الموقع أو الأماكن الأخرى ذات الصلة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأشار إلى أن عدم امتثال هذا البلد لاتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة لا يزال يمثل شاغلا خطيرا ويشكل عدم امتثالٍ للمادة الثالثة من المعاهدة.

١١ - وتابع قائلا إن هذه البلدان تؤكد أن الامتثال الكامل للالتزامات بموجب المعاهدة يقع في صميم الفوائد الأمنية المشتركة التي تتمتع بها جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وأن معالجة مسائل عدم الامتثال ضرورية للمحافظة على سلامة المعاهدة والحفاظ على مصداقية نظام ضمانات الوكالة. ورأى أن الامتثال لالتزامات عدم الانتشار يشكل أيضا عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة.

١٢ - واختتم كلامه بالقول إن هذه البلدان تكرر دعوة المدير العام للوكالة ومجلس المحافظين الموجهة إلى سورية للتعاون مع الوكالة بالكامل وبصورة فورية فيما يتعلق بجميع المسائل المعلقة المتصلة بموقع دير الزور وجميع الأماكن ذات الصلة، وتوفير الإمكانية لوصول الوكالة إلى جميع ما يلزم من معلومات ومواقع ومواد وأشخاص لتتمكن من حل جميع المسائل المعلقة لكي يتسنى للوكالة أن تقدم التأكيدات اللازمة فيما يتعلق بالطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي في هذا البلد.

١٣ - **السيد جانغ** جونان (الصين): قال إن النزع المبكر للسلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية هو توقع مشترك بالنسبة للمجتمع الدولي وسيصب في مصلحة جميع الأطراف. وأشار إلى أن الصين تأمل في أن تحافظ الأطراف المعنية على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال تنمية الحوار وتخفيف التوترات. ورأى أنه ينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تضطلع بدور بنّاء في هذا الصدد. واختتم كلامه بالقول إن الصين لا تزال تعتقد أن اللجنة التحضيرية ليست منبرا ملائماً لتسوية مسألة شبه الجزيرة الكورية.

١٤ - **السيد يرماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الخلاصة الرئيسية المستمدة من الدورة الحالية للجنة التحضيرية هي أنه ما من دولة طرف واحدة شككت في امتلاك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مقومات البقاء بوصفها حجر زاوية في نظام الأمن الدولي. ورأى أن المعاهدة تقدم حلا متجانسا من أجل دعم عدم الانتشار ونزع السلاح والتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهي أيضا مثال فريد على الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون الفعالَين من جانب الدول الأطراف التي تسعى إلى مواجهة التحديات الدولية العالمية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن اعتماد توصيات الرئيس بتوافق الآراء بسبب تزايد الاختلافات بين الدول الأطراف، فقد حددت الدورة الاتجاه السليم للمناقشات البنّاءة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وأشار إلى أن وفد بلده حدد أولوياته بالتفصيل في عدد من البيانات وورقات العمل، ويأمل في أن تتخذ الدول الأطراف الأخرى نهجا بناءً مماثلاً.

١٥ - وأضاف قائلا إن جميع الدول الأطراف لديها حق لا جدال فيه في الترويج لمواقفها، حتى وإن كانت هذه المواقف تتعارض بشكل جوهري مع نظام عدم الانتشار. والواقع أن وفد بلده يرحب بهذا الحق عندما تقوم ما تسمى بالديمقراطيات الغربية بالدفاع عن هذه المواقف، لأنها بذلك تكشف عن وجهها الحقيقي. وأشار إلى أن ممثلي عدد من الدول اعترضوا بشكل علني خلال الدورة على الجهود الرامية إلى معالجة التحديات الحاسمة التي تواجه التطبيق العادي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وعَقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والتنفيذ المتسق لخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد تبنى عدد من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي الرأي البغيض القائل بأن إشراك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التدريبات النووية يتوافق بطريقة أو بأخرى مع نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٦ - واستدرك قائلا إن الأمر يختلف تماما عندما تتجاهل الولايات المتحدة بشكل صارخ التزامها التنظيمي الأساسي تجاه الأمم المتحدة بموجب الاتفاق المبرم عام ١٩٤٧ بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، وتتدخل بشكل غير قانوني في تشكيل الوفود الوطنية عن طريق تأخير إصدار التأشيرات لممثلي الدول الأعضاء الذين يسعون لحضور المناسبات التي تُعقد في الأمم المتحدة بنيويورك. وأشار تحديدا إلى أن عددا من الممثلين الرسميين للاتحاد الروسي لم يتمكنوا من المشاركة في الدورة الحالية للجنة التحضيرية - وهو وضع غير معقول وغير مقبول إطلاقا في سياق الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وما كان مؤسسو الأمم المتحدة ليتوقعوا بأن نفس البلد الذي مُنح شرف استضافة مقر المنظمة سيقوم بكل استهتار بتدنيس روح ميثاق الأمم المتحدة ونصه. واعتبر أن الولايات المتحدة تقوض، بهذا السلوك، الميثاق وتشوه سمعة الأمين العام والأمانة العامة، اللذين يتوليان المسؤولية عن ضمان حسن سير مناسبات الأمم المتحدة، بغض النظر عن موقع عقدها.

١٧ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي يطالب بأن تضطلع الولايات المتحدة بمسؤولياتها دون شروط وأن تكفل السماح للممثلين الروس بالوصول إلى جميع مناسبات الأمم المتحدة التي تُعقد في الولايات المتحدة، بما في ذلك مؤتمر استعراض المعاهدة المقبل عام ٢٠٢٠. وإذا لم يتم بحلول نهاية عام ٢٠١٩ إصدار ما يلزم من تأشيرات الدخول المتعدد لمدة سنة لجميع أعضاء الوفد الروسي إلى المؤتمر، فسيتعين على الأمانة العامة أن تجد موقعا أكثر ترحيبا لاستضافة دورات هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى ومؤتمر استعراض المعاهدة. وطلب إلى الأمين العام أن يقوم شخصيا بالإحاطة علما بالموضوع وأن يراقب الحالة عن كثب لكفالة عدم اتخاذ الولايات المتحدة تدابير غير قانونية ضد الممثلين الرسميين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٨ - **السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يستغرب البيان الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة بالنيابة عن بعض الدول. ويرى أن الاستنتاج الذي خلص إليه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي قُدم في عام ٢٠١١ من خلال تقرير المدير العام للوكالة لعام ٢٠١١ قد بُني على مصادر مفتوحة فبركتها دوائر استخباراتية معروفة، ونص على ادعاءات استخدمت فيها عبارات مثل ''likely'' جعلته لا ينسجم مع أساليب العمل في الوكالة التي تستلزم التيقن. وعلاوة على ذلك، اعتمد مجلس المحافظين هذا الاستنتاج بالتصويت، حيث صوّت عدد كبير من الدول الأعضاء ضده.

١٩ - وأضاف قائلاً إن الادعاءات الموجهة ضد بلده تتجاهل ما أشار إليه المدير العام السابق حينئذ في تقريره إلى مجلس المحافظين بأن الوكالة لم تُزوَد في الوقت المناسب بالمعلومات المتعلقة بالمبنى الكائن في دير الزور، وأن القوة استخدمت قبل أن تُمنح الوكالة الفرصة لإثبات الوقائع وفقا لمسؤولياتها بموجب المعاهدة واتفاق الضمانات مع سورية.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن حكومة بلده تعاونت على أتم وجه مع الوكالة، وسمحت لمفتشيها بزيارة موقع دير الزور الذي اعتدت عليه الطائرات الحربية الإسرائيلية، وبالتحرك بحرية في محيطه وجمع العينات البيئية منه. وكانت مرنة وجدية في حل المسائل العالقة، وأجابت على كافة الاستفسارات التي طرحتها الوكالة وتوصلت معها في عام ٢٠١١ إلى اتفاق على ''خطة عمل'' تضمن حل هذه المسائل. ويقع اللوم على الولايات المتحدة وبلدان أخرى، لا على سورية، لعدم تنفيذ الخطة، لأنها ضغطت على الوكالة من أجل عدم السماح بتنفيذ تلك الخطة خدمةً لأجندة الابتزاز السياسي التي كشفتها وثائق ويكيليكس.

٢١ - واستأنف قائلاً إن تقرير الوكالة لعام ٢٠١٨ بشأن تطبيق ضمانات الوكالة قد أفاد بأن المواد النووية المعلنة في بلده ظلت في نطاق الأنشطة السلمية. وأكد التقرير أن سورية لم تتأخر يوماً عن الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاق الضمانات والمعاهدة.

٢٢ - وأردف قائلاً إن التغطية اللاأخلاقية التي توفرها الولايات المتحدة لحماية إسرائيل من المساءلة على عدوانها هي مثال صارخ على السياسات غير المسؤولة لهذا البلد، الذي عاث فسادا في المنطقة، من غزو العراق وتدمير ليبيا إلى تجييش قطعان الإرهاب العالمي ضد سورية. وأعرب عن الأسف لأن كلاً من مجلس الأمن والوكالة الدولية لم يدينا عدوان إسرائيل العسكري على بلده ورفضها التعاون مع الوكالة.

٢٣ - وأشار إلى أن إسرائيل قد أعلنت رسميا مسؤوليتها عن العدوان على موقع دير الزور. ولذلك، يحتم على إسرائيل القبول بالتعاون مع الوكالة للكشف عن حقيقة التلوث الذي أحدثه عدوانها

ووجود اليورانيوم البشري المنشأ في الموقع. وأكد أن أية مناقشة ستبقى بدون جدوى مالم تتعاون إسرائيل، القوة المعتدية، مع الوكالة.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن من غير المقبول أن تستمر الانتهاكات الجسيمة لأحكام المعاهدة دون رد بعد مضي خمسين عاماً على المعاهدة. ولذلك، تطالب حكومته بمعالجة حالة عدم امتثال الولايات المتحدة لأحكام المعاهدة. ونشر الولايات المتحدة لأسلحتها النووية على أراضي دول غير نووية، بما فيها ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وتركيا وهولندا، يشكل حالة عدم امتثال من جميع البلدان المعنية. ولابد أيضاً للدول التي توجد في مياهها الإقليمية أسلحة نووية للولايات المتحدة من أن تعالج هذا الانتهاك للمعاهدة.

٢٥ - وتابع قائلاً إن البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، على خلفية عدم الامتثال على نطاق واسع، هو ذروة النفاق. وبعض الدول، التي قُدم البيان نيابة عنها، تستقبل أسلحة نووية للولايات المتحدة بينما تقوم أخرى بالتعاون مع إسرائيل في المجال النووي العسكري بما يخالف التزاماتها بموجب المعاهدة وما صدر من وثائق ختامية عن مؤتمرات سابقة لاستعراض المعاهدة. وتثبت إجراءات الولايات المتحدة أنها هي الطرف الأكثر انتهاكاً لمنظومة عدم الانتشار. ويتعين على المؤتمر الاستعراضي المقبل أن يعالج حالة عدم الامتثال هذه بحزم.

٢٦ - واختتم قائلاً إن الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة ضد بلده تفتقر إلى المصداقية، لأنها ضالعة في التآمر مع جهات أخرى على سورية. ولو صدقت الولايات المتحدة فيما تدعيه من حرص على الحفاظ على المعاهدة، لألزمت إسرائيل بالانضمام إليها كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وبوضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة، ولما عارضت مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وهددت باستخدام الفيتو ضدها.

٢٧ - **السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال، في معرض رده على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي، إن من واجبه أن يدحض مرة أخرى التأكيد المتكرر بأن الولايات المتحدة وغيرها من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تنتهك أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بحكم ترتيباتها المتعلقة بالمشاركة النووية. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي يدرك تماما أن هذه الترتيبات قد أُخذت في الحسبان على النحو الواجب في عملية التفاوض على المعاهدة. وأن الأوان قد آن لطي هذه الصفحة الهامة. وقال، فيما يتعلق بمسألة شروط الحصول على تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة، إن اللجنة التحضيرية ليست المحفل المناسب لتناولها. وهو يحيل ممثل الاتحاد الروسي إلى لجنة العلاقات مع البلد المضيف، مع التأكيد على أن الولايات المتحدة، باعتبارها بلداً مضيفاً، تأخذ التزاماتها على محمل الجد وتفي بها وفق أحكام القانون وبنود اتفاق المقر.

٢٨ - واختتم قائلاً، في معرض رده على الملاحظات التي أدلى بها الممثل السوري، إن التشكيك المتكرر في الأساس الوقائعي لاستنتاجات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مفاعل دير الزور غير مؤيد بأدلة وله دوافع سياسية. ويمكن الاطلاع من الموقع الشبكي للوكالة على تقرير المدير العام للوكالة الصادر في أيار/مايو ٢٠١١ والذي يقدم لمحة عامة مستفيضة عن الأساس الوقائعي للاعتقاد بأنه من المرجح أن يكون المرفق المذكور مفاعلاً نووياً. والولايات المتحدة على ثقة تامة في التقييمات التقنية المستقلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٩ - **السيد باتريوتا** (البرازيل): قال، متكلماً باسم ائتلاف البرنامج الجديد، إن اللجنة اتخذت خطوة في الاتجاه الصحيح بفضل النبرة الإيجابية عموماً التي سادت طيلة اجتماعاتها والتفاعل العام بين أعضائها، وإدارة الرئيس المتوازنة للإجراءات، مع أنه كان يُفضل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة من التوصيات. واختتم قائلاً إن وفده واثق من أن التقدم سيتواصل من أجل تحقيق نتيجة مثمرة في عام ٢٠٢٠.

٣٠ - **السيد يرماكوف** (الاتحاد الروسي): قال، متكلماً في إطار ممارسة حق الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة، إنه لم يوجه أي اتهامات بحق الولايات المتحدة خلال الدورة الحالية. وللولايات المتحدة الحق في استخدام هذا المحفل الذي توفره لها الأمم المتحدة للإعراب عن موقفها، بما في ذلك رفضها التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مع أنها هي من تولت زمام المبادرة لوضع هذه المعاهدة وكان التصديق عليها إحدى الأولويات المعلنة من جانب الإدارة السابقة. وأشار إلى أن الولايات المتحدة قد انسحبت أيضاً من خطة العمل الشاملة المشتركة التي تعد اتفاقاً بالغ الأهمية ومبادرة أخرى من مبادراتها. وقد عملت كذلك بشتى الطرق على تقويض عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، رغم أنها كانت من مقدمي القرار المتعلق بالشرق الأوسط في عام ١٩٩٥. وأشار إلى أن الولايات المتحدة ترى أيضا أن مشاركة الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي في

الأعمال التحضيرية لتنفيذ ضربات نووية ضد الاتحاد الروسي تعزز نظام معاهدة عدم الانتشار.

٣١ - وأضاف قائلاً مع أنه مقتنع بأن الأغلبية المطلقة للدول الأطراف في المعاهدة لا توافق على هذا الموقف، فإن الغرض من بيانه السابق كان لفت الانتباه إلى إخفاق الولايات المتحدة التام في بذل المساعي الدبلوماسية وإقامة الحوار، وإلى أنها فضلت بدلا عن ذلك الانحطاط إلى درجة رفض إصدار تأشيرات لمندوبين يلتمسون حضور المناسبات التي تعقد في مقر الأمم المتحدة. ونظرا لافتقارها إلى حجج تدافع بها عن موقفها، لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام أساليب غير مقبولة بموجب الميثاق. وحان الوقت لوضع حد لمحاولات الولايات المتحدة تقويض المناسبات التي تنظمها الأمم المتحدة مختبئةً وراء لجنة تجتمع مرتين في السنة وأخفقت سابقا في إيجاد حل لهذا الوضع.

٣٢ - واختتم قائلاً إن الولايات المتحدة لم يكن ولن يكون لها الحق أبدا بأن تفرض موقفها على دول أخرى أو على الأمانة العامة بشأن المسائل التنظيمية. وإن كانت الولايات المتحدة غير قادرة على الوفاء بالتزامات البلد المضيف للأمم المتحدة، فإنه يتعين على الأمانة العامة أن تجد أماكن أخرى تنظم فيها مناسباتها التي تهدف إلى جمع البلدان معاً، لا التفريق بينها. وأكد ضرورة أن يعقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بطريقة مسؤولة وبمراعاة تامة لأهميته، وأن تتمكن جميع الوفود من المشاركة في مناقشات تتناول الجوانب الرئيسية للمعاهدة.

٣٣ - **السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): قال إن نظام الولايات المتحدة يسعى كعادته إلى تشويه الحقائق والتلاعب بها، ويوجه الاتهام لبعض الدول ليصرف الانتباه عن انتهاكاته للمعاهدة وعن الترسانة النووية الإسرائيلية؛ ويمنع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ويحمي إسرائيل من الرقابة نظراً لعدم انضمامها إلى المعاهدة. وأشار إلى أن استنتاج مجلس المحافظين قد طُرح للتصويت واعترضت عليه عدة دول، مما يشير إلى عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صحة هذا الاستنتاج، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن التلفيق الذي استند عليه.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن ممثل الولايات المتحدة قد تفادى ذكر موضوع عدم امتثال حكومته للمعاهدة بالتلويح بما يدعى بتفاهم لا تنص عليه المعاهدة. فالمادة الأولى من المعاهدة تنص صراحة على أن تتعهد كل دولة من الدولة الحائزة للأسلحة النووية تكون طرفا في هذه المعاهدة بعدم نقلها إلى أي مكان، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة، أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة ؛ وبعدم القيام إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أو حفز أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بطرق أخرى.

٣٥ - واختتم قائلاً إن هناك أمثلة عديدة على عدم امتثال الولايات المتحدة لعناصر مختلفة من عناصر مادة المعاهدة الأولى لوحدها. ولن يكون الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة في المؤتمر الاستعراضي المقبل مقبولاً دون معالجة مسألة عدم الامتثال. وتعرب الولايات المتحدة وبلدان أخرى، كما يبدو، عن نيتها ضمان فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ على غرار ما فعلته في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

اختتام الدورة

٣٦ - **السيدة نيلسون** (السويد): قالت إن وفدها يرحب بحل المسائل الإجرائية المتعلقة بترشيح الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي ويعرب عن تقديره للأجواء البناءة للاجتماع. ولا يمكن اعتبار مستقبل المعاهدة أمراً مضموناً. ومع استمرار الدول الأطراف في التحضير لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، يجب عليها البحث عن أرضية مشتركة باعتبار ذلك مسألة عاجلة متجددة، بالنظر إلى التحديات التي تواجه البيئة الأمنية العالمية الحالية. ولذلك يجب على الدول الأعضاء الدخول في حوار لإيجاد طرق للتغلب على خلافاتها، مع مراعاة الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات الاستعراض الثلاثة السابقة، والتي يجب الحفاظ عليها وتنفيذها.

٣٧ - **السيدة دالافيور** (سويسرا): قالت إن الصعوبات التي تعترض عملية الاستعراض تبرز التحديات التي يتعين مواجهتها من أجل التوصل إلى نتيجة إيجابية. وأشارت إلى أنه كانت قد ظهرت عدة عناصر يرى وفدها أنها مشجعة؛ وكانت العديد من تبادلات الآراء بناءة، وقد أشارت إلى وجود تقارب كبير في بعض المجالات الرئيسية. أولاً، كان هناك رأي شائع مفاده أن المعاهدة ضرورية للأمن العالمي، وكان هناك استعداد للتأكيد على أنها يجب أن تظل حجر الزاوية لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ثانياً، اعتُبرت نتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة مكاسب أساسية يجب تنفيذها والبناء عليها: فهي مجرد الحد الأدنى، وليست الحد الأقصى. ثالثا، لن يمكن

تحقيق تقدم إلا عن طريق اتباع نهج متوازن عبر الركائز الثلاث للمعاهدة، مع إيلاء اهتمام مستمر لكل منها. يجب أن توجه عناصر التقارب هذه الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٣٨ - **السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المشاورات الإقليمية وغيرها من المشاورات، والتنسيق الوثيق بين أعضاء المكتب خلال دورة الاستعراض الحالية، قد حددت معايير دورات الاستعراض المقبلة. وقال إن جسامة التحدي المتمثل في التوصل إلى اتفاق على توصيات صادرة بتوافق الآراء بشأن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ قد انعكست في أن هذا الاتفاق لم يتحقق بعد. والواقع أنه في الأيام القليلة الماضية، ابتعدت الدول الأطراف عن بعضها البعض بدلاً من أن تقترب، فبات من المتعذر استخدام ورقة العمل التي يعدها الرئيس بمثابة أساس لمداولات المؤتمر. ومع ذلك، فلا يمكن التخلي عن الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق بين جميع الدول الأطراف ولكن يجب المضي فيها قدمًا لضمان استمرار المعاهدة لمدة ٥٠ عامًا أخرى. وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب على الأطراف التركيز على الأهداف والمصالح المشتركة وليس على الأهداف المثيرة للخلاف وغير الواقعية. ويجب تنفيذ المعاهدة ودعمها؛ فقد جعلت العالم أكثر أمانا وازدهارا من خلال الحد من انتشار الأسلحة النووية ومن خلال توفير أساس لنزع السلاح النووي وللاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٣٩ - **السيد تاكاميزاوا** (اليابان): قال إن وفده يرحب باعتماد القرارات الإجرائية، بما في ذلك بشأن ترشيح الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي، مما يسمح للدول الأطراف بالتركيز بشكل كامل على المسائل الموضوعية خلال الاثني عشر شهراً المقبلة. وينبغي بذل الجهود لتضييق تباين وجهات النظر بشأن تنفيذ المعاهدة.

٤٠ - وقال إنه ثمة عدة نقاط تدعو لمزيد من الدراسة والمناقشة. أولاً، يلزم اتخاذ تدابير عملية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. وقال إن الشفافية فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى جانب آليات التحقق هي من العناصر الهامة في لبنات البناء التي يمكن أن تدعمها الدول الأطراف. ثانياً، إن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن التنوع وإدماج المنظور الجنساني، من المسائل الهامة الشاملة لعدة قطاعات. ثالثا، فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية، ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يشارك بشكل استباقي في مسألة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بالنظر إلى تأثيرها على نظام عدم الانتشار. وتستحق القضايا المتعلقة بكوريا الشمالية وإيران مزيدًا من الاهتمام. رابعا، تدعم اليابان جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لجعل ضماناتها أكثر فعالية وكفاءة. خامسًا، سيكون عقد حلقات عمل إقليمية بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أمرًا مهمًا في توفير الزخم في الفترة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وستواصل اليابان بذل كل جهد ممكن لنجاح ذلك المؤتمر وتشجع جميع الدول الأطراف على ضمان المشاركة الرفيعة المستوى في هذه المناسبة، لإظهار الالتزام القوي للمجتمع الدولي بمعاهدة عدم الانتشار.

٤١ - **السيد برونغثورا** (تايلند): تكلم باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا، فقال إنه على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات تصدر بتوافق الآراء، فقد أُجريت المناقشات بطريقة محترمة وبناءة ومهدت الطريق لمداولات الدول الأطراف في عام ٢٠٢٠. وتكرر الرابطة دعوتها إلى جميع الدول، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، لإظهار حسن النية وتعزيز التفاهم المتبادل والنهوض بالتعاون على نحو جدير بالثقة وكفالة العمل الجماعي بحسٍّ من المسؤولية نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٤٢ - **السيد بينارانداا** (الفلبين): قال إن الدول الأطراف أبدت روح مشاركة جديرة بالثناء. وكان انتخاب الرئيس المعين لمؤتمر الاستعراض المقبل إنجازا مشجعا. وقال إن المقترحات التي تعزز عملية المعاهدة عن طريق تحسين أساليب العمل تستحق النظر من جانب الدول الأطراف. وستكون هناك حاجة إلى الابتكار والاستمرارية للحفاظ على عملية المعاهدة قوية وفعالة ولضمان بقاء أساليب عمل اللجنة مناسبة للغرض خلال العقود الخمسة القادمة من المعاهدة. والأهم من ذلك، فإن استئناف المشاركة الإيجابية فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية لمعالجة القضايا الثنائية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، إلى جانب الخطوات البناءة الأخرى التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية – حتى لو فعلت ذلك خارج عملية المعاهدة – سيكون أمراً بالغ الأهمية في تمهيد الطريق لمؤتمر استعراض ناجح في عام ٢٠٢٠. وسيكون من الأهمية بمكان بنفس القدر بناء الثقة والاطمئنان بين الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، عن طريق الدخول في حوار مفتوح وشفاف وشامل للجميع. وأعرب عن سرور وفده للرغبة التي أبدتها الدول الأطراف في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ في السعي إلى تحقيق مستوى من الطموح يلائم الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة.

٤٣ - **السيدة بيكو** (كوبا): قالت إنها تأسف لأن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لم تتمكن من اعتماد توصيات موضوعية بتوافق الآراء. وقد عمل وفدها بنشاط، متمسكا بموقفه المبدئي وهو أن نزع السلاح النووي يجب أن يكون على رأس أولويات نزع السلاح. وقالت إن المواقف المعرب عنها في الدورة واستحالة اعتماد التوصيات قد أظهرت مرة أخرى أنه لا تزال هناك فجوة بين الشعارات الرنانة والنوايا الحسنة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والالتزامات الفعلية التي هي على استعداد لتقديمها.

٤٤ - وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، يجب على الدول الأطراف أن تتخذ خطوة أخرى في تقييم تنفيذ المعاهدة والاتفاق على جدول زمني يتضمن إجراءات ملموسة محددة المعالم لإزالة الأسلحة النووية. ويجب بذل الجهود لتحقيق نتائج ملموسة وضمان عدم تأجيل الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وينبغي أن تكون خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وأفكار الرئيس بشأن حالة المعاهدة بمثابة نقطة انطلاق لمؤتمر الاستعراض المقبل. وقالت إن النُهُج التي كانت ذريعة للحفاظ على الوضع الراهن والمماطلة إلى أجل غير مسمى في حظر الأسلحة النووية وإزالتها نهائيا لم تعد مقبولة. ولذلك، تدعو كوبا الدول إلى التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية كتدبير فعال لنزع السلاح النووي من شأنه أن يسهم في القضاء على الأسلحة النووية بشكل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

٤٥ - واستطردت قائلة إنه مما يؤسف له أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات الاستعراض لأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ لم تنفذ، بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تعتبر نفسها محمية بموجب ما يسمى بالمظلة النووية. وأعربت عن أمل وفدها في أن يكون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ مختلفاً وأن يتحقق التقدم اللازم.

٤٦ - **السيد الفتلاوي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه رغم أن المعاهدة لها سجل ناجح في مجال عدم الانتشار، فإن أداءها في مجال نزع السلاح النووي يمثل فشلاً ذريعا ويبقى من إخفاقات المعاهدة المزمنة، وهناك حاجة ماسة إلى الاهتمام الفوري بذلك. وتشعر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالإحباط بسبب عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي بسبب الاعتماد على مفاهيم لا معنى لها من قبيل ''الاستقرار الاستراتيجي'' و ''تهيئة الظروف لنزع السلاح النووي''، والتي كانت قد طُرحت لعقود من الزمن كأساليب للمماطلة. وعلى مر السنين، فإن صبر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وحلمها قد أسيء استخدامه وقوبل بالتسلط، كما تجسده السياسة النووية للولايات المتحدة. وبعد ٥٠ عامًا من عدم الامتثال للالتزام القانوني الصريح المنصوص عليه في المادة السادسة، تعتزم تلك الحكومة الآن إنفاق ١,٢ بليون دولار على ترسانتها النووية، وتهدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالأسلحة النووية وقد أهملت دون خجل الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمرات الاستعراض السابقة. وفي عام ٢٠١٥، أشارت الولايات المتحدة إلى أن المصالح غير القانونية وغير المشروعة لإسرائيل، وهي دولة ليست طرفًا في المعاهدة، هي أكثر أهمية من مصالح الدول الأطراف البالغ عددها ١٨٩ دولة، وقراراتها التي اعتمدت بتوافق الآراء بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤٧ - ويجب أن تنتهي فترة الخمسين عامًا من عدم الامتثال، ومن ثم، يجب أن يركز المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ على التفاوض وإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية والبدء في تنفيذ جميع القرارات غير المنفذة المعتمدة في مؤتمرات الاستعراض السابقة، بما في ذلك القرار الذي اتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وينبغي أن يكون تعزيز الإعمال الكامل للحق الطبيعي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية مسألة أخرى ذات أولوية. وستتعاون جمهورية إيران الإسلامية تعاوناً تاماً مع جميع الوفود الراغبة في العمل لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

٤٨ - **السيدة مكاكاتو – ديسكو** (جنوب أفريقيا): قالت إن حكومتها، المؤمنة بشدة بروح معاهدة عدم الانتشار ومقصدها، قد أيدت تمديدها إلى أجل غير مسمى قبل ٢٥ عاماً. ومع اقتراب الذكرى السنوية لذلك القرار، يتعين على الدول الأطراف أن تثبت أنه كان من الصواب اتخاذه وأن تعزز مصداقية المعاهدة وشرعيتها من خلال ضمان استمرار عملية الاستعراض في تحقيق نتائج موثوقة تعطي إحساسا بأن المعاهدة يجري تنفيذها. ونوهت باستعداد جنوب أفريقيا للعمل مع جميع الدول الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

٤٩ - **السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): قال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ سيواجه تحديات كبيرة؛ ويجب على الدول الأطراف أن تضع حداً للانتهاكات المستمرة لمعاهدة عدم الانتشار وعدم امتثالها، ولا سيما المادتان الأولى والثانية. وبما أنه يجري اختبار مصداقية المعاهدة، يجب أن يوافق مؤتمر الاستعراض على تدابير

عملية وفعالة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٥٠ - **السيدة خاكيس هواكوخا** (المكسيك): قالت إن أفكار الرئيس بشأن حالة المعاهدة ستوفر نقطة انطلاق مهمة للدول الأطراف أثناء تحضيرها للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، الذي هو في المقام الأول فرصة لاستعراض المعلومات الوقائعية عن تنفيذ المعاهدة وعملها، وإلى درجة أقل من ذلك منتدى للتعبير عن دعم أي من الآراء.

٥١ - **السيدة وود** (أستراليا): قالت إن الدول الأطراف ينبغي أن تقرأ أفكار الرئيس السليمة والتطلعية والصادقة والموجزة بشأن حالة المعاهدة. ونبرة الوثيقة هي بالضبط ما ستحتاجه الدول الأطراف عند تحضيرها للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٥٢ - **السيد غروسي** (الأرجنتين): قال إن عمله بصفته رئيس المؤتمر الاستعراضي المقبل لعام ٢٠٢٠ سيبدأ على الفور. ولما كانت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية قد كشفت أن الدول الأطراف قد استمرت في تبني وجهات نظر متباينة بشأن جوانب معاهدة عدم الانتشار، فإنه سيشرع في حملة طموحة من المشاورات في جميع أنحاء العالم لا تشمل الدول الأطراف فحسب، بل تشمل أيضًا منظمات الدعم التقني، والمشغّلين النوويين ومنظمات المجتمع المدني، بهدف تعزيز المعاهدة. وقال إنه يشعر بالارتياح إزاء الاقتناع المشترك بأنه لن يستفيد أحد من ضعف معاهدة عدم الانتشار.

٥٣ - **الرئيس**: قال إنه قد بذل كل جهد ممكن لمواءمة الآراء المتنافسة للدول الأطراف بطريقة محايدة وشفافة. وقال إن الرغبة الحقيقية لجميع الدول الأطراف في تعزيز المعاهدة، بصرف النظر عن انتماءاتها ومواقفها الموضوعية، ، يمكن أن تترجم إلى رؤية مشتركة لمستقبل المعاهدة. وسيكون من الضروري تكثيف الجهود من أجل حل الاختلافات في وجهات النظر بنجاح. وأعرب عن سروره لأن الدول الأطراف عملت معًا لحل المسائل الإجرائية قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٥٤ - وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الدورة الثالثة للجنة التحضيرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.